

مصر والصناعات الزراعية

” التحرر من الجوع “ مادة من المواد الأربع التي يقول الساسة العالميون إن الدماء تسيل من أجلها ، وأن العالم الجديد سينبئ على أساسها . ونحن في مصر أحوج شعوب الأرض لأن تتحرر من الجوع . فالجوع سمة واضحة عند ملايين كثيرة من المصريين بشهادة رجال الطب ورجال الاقتصاد ورجال الاجتماع .

وحاهدوا الدكتور سليمان عزمى باشا يقرر في بيان أخير له ” أن ٨٠٪ من الفلاحين مصابون بفقر الدم “ ولا شك في أن السبب الأهم لفقر الدم هو سوء الغذاء بجانب الأمراض الطفيلية الأخرى ، وهو يرسل النذير في هذا البيان فيقول :

” إن الفلاح الذى تعودنا رؤيته في صفرنا ليس هو فلاح اليوم . فالأول كان ممثلاً صحة وقوة ، قادراً على العمل ، قامت على عاتقه المشروعات الكبرى . أما فلاح اليوم . فهو معتل الصحة ، ضعيف البنية ليس له ما لسلفه من القدرة على العمل .

وعلى أية حال فالعالم كله الآن يتجه إلى ” التحرر من الجوع “ ومعنى هذا أنه سيكون للواد الغذائية شأنها الأول من العناية بجانب الصناعة التي كانت طابع القرن الماضى بدرجة طفت على الاهتمام بالزراعة . حتى جاءت هذه الحرب واحتاج العالم إلى المواد الغذائية وأحس بقيمة الزراعة فالتفت إلى كل بقعة أرض زراعية يمكن استنباتها ، وإلى كل حيوان أو طائر يمكن تربيته للحصول على المواد الحيوانية الغذائية ، حتى لقد زرعوا في إنجلترا قطع الأرض المتناثرة التي لا تزيد مساحتها على ٢٠ متراً حيثما كانت في نواحي البلاد !

فالزراعة ستعود في العالم الجديد إلى مثل مكانها قبل ظهور الصناعة الكبيرة ، وستكون عملاً مربحاً بسبب إقبال العالم على الغذاء . وربما عجب الكثيرون من قولنا : ” إقبال العالم على الغذاء ، وتساءلوا . وهل كان الناس قبل الحرب لا يأكلون ؟ !

والجواب : أن نعم ! فإن عشرات الملايين بل مئات الملايين في مختلف بقاع الأرض كانوا لا يتغذون غذاء كافياً وحسبنا أن نستشهد بحالة ثلاثة ملايين عندنا في مصر ، وهم الذين اعتبرهم جوعاً ، لأن بعضهم لا يملأ بطنه فعلاً صيفاً ولا شتاءً ، ولأن بعضهم قد يملأ بطنه ولكن بأردأ أنواع الحشو الذي لا يعد غذاء مفيداً ، وفي الهند عشرات الملايين أسوأ حالاً ، وفي كثير من بقاع الأرض توجد أمثلة للجائعين من بني الانسان .

فالمنتظر أن تشبع هذه الملايين - في العالم الجديد - ومعنى هذا أن استهلاك العالم للواد الغذائية سيزداد ، سواء منها النباتات والخضراوات والفواكه واللحوم ؛ ومن هنا تكون الأعمال الزراعية أعمالا ناجحة كالأعمال الصناعية ، وتضمن لأصحابها دخلا قد يقرب من دخل الصناعة إذا أحسنوا الاستغلال .

وقد كانت مصر حتى نصف القرن الأخير بلدا زراعيا بحتا ، ولكن مكسبها من الزراعة كان ضئيلا بالنسبة لمكسب البلاد الصناعية ، لأن العصر كان عصر الصناعة من جهة ، ولأن مصر لم تأخذ بالوسائل الحديثة في الاستغلال الزراعي إلى حد أنها كانت لا تكفي باستيراد المصنوعات وحدها فتستورد كذلك المواد الغذائية من حبوب ودقيق ولحوم حية ولحوم محفوظة وخضراوات وبقول مجففة ... إلى آخر المواد النباتية والحيوانية ؛ فلا عجب إذا افقرت مصر ، وهي لا تكفي سكانها مواد غذائية ، مع أنها بلد زراعي وتستورد فوق ذلك المواد الصناعية جميعا .

ولما انتهت مصر في أيام الحرب الماضية إلى موقفها فكرت في إدخال بعض الصناعات ونجحت في إدخال صناعة الغزل والنسيج الخاصة بالقطن والحرير والتيل والصوف ، وصناعة الأثاث والصناعات الكيماوية كصناعة استخراج الزيت وصناعة الصابون والعودا وحامض الكبريتيك والياسرين والكاوتشوك وبعض المركبات الطبية والروائح العطرية وأدوات الزينة ودهان الأحذية وصناعة الحجر والكبريت والزجاج . وصناعة المعادن كالأثاث المعدنية والأسرة والأدوات الصحية وأنايب الرصاص والحديد وقطع إصلاح الماكينات وكثير من أدوات المستشفيات وصناعة الجلود والفخار والأدوات المنزلية وبعض الصناعات الميكانيكية والكهربائية .

ولم تلتفت البلاد إلا إلى القليل من الصناعات الزراعية كصناعة المكارونا والخضراوات المحفوظة والفواكه المجففة والمربات والبسكويت والشكولاته والحلويات والخبز والزبد وتحقيم اللبن وصناعة استخراج الزيوت . وذلك عدا صناعة السكر التي كانت موجودة من قبل .

وكذلك لم تلتفت إلى تجديد وسائل الأعمال الزراعية واستخدام الآلات إلا في حيز محدود لأن الاهتمام الجديد كله كان منصرفا إلى الصناعة الناشئة والدعوة كلها كانت منصرفة إلى هذه الصناعات نظرا لما يراه الناس من ازدياد ثروة البلاد الصناعية في أوروبا وأمريكا . ولم يكن أحد يلقى ببصره نحو بلد كالدانمارك مثلا أو استراليا ليعلم أنها بلاد زراعية بحتة

ومع ذلك فهى تضارع أحسن البلاد الصناعية ثراء ، لأنها أخذت بالوسائل الحديثة فى الزراعة ولأنها أخذت بجانب ذلك بالصناعات الزراعية التى جعلتها ممتدة كبرى للبلاد الأوربية الصناعية .

ولما جاءت هذه الحرب زاد نمو الحركة الصناعية فى البلاد بسبب ضغط الحاجة ونمت الصناعات الزراعية بعض النمو فوجدت صناعة الجليكوز والذشا والبصل المجفف وما إليها . وقد بلغ عدد المصانع التى يزيد رأس مالها على ١٠٠٠ جنية نحو ١٤٠٠ مصنع منها ١٥٢ مصنعا يتراوح رأس مالها بين ٥٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ جنية ، وبلغ رأس المال المستخدم فى الصناعة نحو ٣١,٤٠٠,٠٠٠ جنية ، وعدد الأيدي العاملة فيها نحو مليون ونصف مليون عامل .

ومما لا شك فيه أنه كان لا انتشار الصناعة أثر فى نسبة الرخاء القومى ، وأنها حلت مشكلة البطالة التى كانت تهدد مصر بسبب ضيق رقعة الأراضى الزراعية من السكان الذين يتزايدون بنسبة كبيرة . ولكننا خليقون أن نتفكر فى المستقبل تفكيراً آخر :

إن حركة الصناعة يجب أن تستمر فى نموها ، ولكن مع التحول فيها إلى الصناعات الزراعية . وذلك يرجع إلى سببين :

الأول : أن كثيراً من الصناعات إنما قام فى مصر بسبب الظروف الطارئة وانقطاع الواردات أو بسبب الحماية الجمركية . وكلاهما لا تضمن الاستقرار فيه بعد الحرب الحالية فيخشى إذن أن يموت الكثير من الصناعات المصرية الناشئة عند عودة الأحوال الطبيعية . وقد حدث هذا بالفعل بعد الحرب العظمى الماضية فاخفت صناعات كثيرة قامت فى أيام الحرب على أساس الارتجال تلبية للحاجة الطارئة .

الثانى : أن طبيعة مصر الزراعية تجعل الصناعات الزراعية أقرب إلى النجاح وحسن الاستغلال من الصناعات الأخرى التى تجلب موادها من الخارج ، وقد لاحظنا أن صناعة الغزل والنسيج وصناعة السكر كانتا أثبتت الصناعات بسبب قيامهما على أساس زراعى من البيئة المصرية .

وأول ما يجب أن نحققه حدة أمور :

١ - ترقية وسائل الزراعة وتجديد أساليبها وتيسير أسبابها . فإن مما يثير العجب أن تكون طرق الزراعة وأدوات الري والحصاد والدرس هى بعينها التى كان يستعملها الفلاح المصرى فيما قبل التاريخ . بينما بلاد كأمرىكا وروسيا وسواهما قد اخترعت أحدث الوسائل والأدوات .

فاستخدام الآلات الزراعية ضرورة ملحة لحسن استغلال الحبوب النادرة في التربة المصرية.. والصعوبة في استخدام هذه الآلات هي عجز الفلاح الصغير بسبب ضيق موارده المالية. وهنا تتبين لنا قيمة التعاون، فنشر الحركة التعاونية كغفل بإزالة هذه الصعوبة، ولكن ببطء انتشار هذه الحركة يجعل من اللازم أن نفكر في وسائل أخرى لإمكان تعميم استخدام هذه الآلات.

٢ - زيادة العناية بالثروة الحيوانية. وإنه لما يثير العجب أن تكون بلاد صغيرة كالدايمارك تملك من الحيوانات أكثر مما نملك نحن مع أن مساحة الأراضي المزروعة هناك لا تبلغ ربع الأراضي المزروعة في مصر، وأن تصدر تلك البلاد إلى إنجلترا وأوروبا بما قيمته اثنين وخمسين مليوناً من الجنيهات، بينما نستورد نحن من هذه المواد بما يقرب من أربعة ملايين! مع أننا أقل استهلاكاً للمواد الغذائية الجيدة بمراحل من سكان الدايمارك الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من المعيشة!

٣ - توجيه الاهتمام الكامل للصناعات الزراعية (النباتية والحيوانية) وهي عشرات. والفرق بين الإيراد الناشئ من الحاصلات الزراعية الخامة وبين الإيراد الناشئ من تحويلها إلى مصنوعات زراعية فرق كبير مدهش. وحسبنا أن ننظر - في بساطة - إلى ثمن كمية من اللبن الطازج، وثمان ما تنتجه هذه الكمية من اللبن العادي والزبدة، فما بال الأنواع الراقية من اللبن. وكذلك الحال في الفواكه الطازجة والمربيات وأنواع الحلوى الناشئة عنها، وفي اللحوم الطازجة واللحوم المحفوظة، وفي الطماطم والصلصة، وفي الأسماك العادية والملحة، وفي الجلود الخامة والجلود المدبوغة أو المصنوعة، وفي الخضراوات الطازجة والخضراوات المحفوظة... الخ.

إن الفرق في الأسعار كبير، والفلاح الفقير أولى بأن يحصل على بعض هذا الفرق، فيرتفع مستوى حياته بارتفاع دخله في الوقت الذي تستوعب فيه هذه الصناعات حين تنمو نمواً كافياً مقداراً من رؤوس الأموال التي تتراحم الآن على شراء الأراضي الزراعية المحدودة، فيقع من تراحمها ارتفاع أثمان هذه الأراضي عن النسبة المقابلة لها من الإيراد، مما يخل باقتصاديات الملكية الزراعية ويجعل امتلاك الأرض أقل أنواع الاستغلال ربحاً. كما أن نمو هذه الصناعات يستوعب عدداً كبيراً من الأيدي العاملة في الزراعة التي تضيق رقعتها عن هذا الاستيعاب، وبذلك يتسع مجال العمل والكسب لعدد كبير من السكان.

على أن الهدف الأكبر الذي يجب أن نرمي إليه في النهاية هو أن تستغنى مصر عن استيراد الحاصلات النباتية والحيوانية خامة ومصنوعة استغناءً كاملاً فتوفر بذلك نحو مئة

ملايين من الجنيهات ، وأن تنقلب مصدره لهذه المواد . والمثل الذي تضربه لنا الدانمارك واستراليا يجعلنا نؤمل أن تبلغ صادراتنا من هذه المواد ملايين تزيد أو تنقص بحسب مدى نجاحنا في هذا البرنامج .

*
*

وثمة هدف آخر لا يقل في قيمته عن هذا الهدف . وذلك هو تحسين درجة التغذية العامة في البلاد . فنحن كما قلنا في أول الحديث شعب جائع يصاب بأمراض فقر الدم نحو ثمانين في المائة من مجموعهم بسبب الجوع . فزيادة المنتجات النباتية والحيوانية تتيح له فرصة الشبع من غذاء أجود كثيرا مما يتناوله الآن . وهذا يجعلنا نزيد العناية بتربية الماشية ، فالملاحظ أن الفلاح الذي يملك إحدى المواشي أجود صحة ذو وأولاده ممن لا يملك ، فتقطعة من الجبن وقليل من الزبد وبعض اللبن الطازج ، وكذلك البيضة وقطعة اللحم من الطيور التي يتناولها الفلاح وأبناؤه بين الحين والحين ذات أثر كبير في غذائه وصحته .

يجب إذن أن نشجع على اقتناء الماشية وأن نيسر للفلاحين وسائله بكل طريقة، وأن نفكر تفكيراً جدياً في خفض تكاليف غذاء الحيوانات . ولعل إنشاء المراعي يكون أفضل الوسائل لهذا الغرض ، وأن نهتم كذلك بقانون التأمين على الماشية ... وهكذا !

فلذا حدث أن جددنا طرق الزراعة وأدواتها ، وأن ضاعفنا عدد الماشية والطيور التي تفتنيها البلاد ، وإن انتقلنا من الاستهلاك العادي للمواد النباتية والحيوانية الى صناعة بعض هذه المواد وحفظها وتصديرها ، فأننا نكون قد قطعنا شوطاً كبيراً في تغذية الشعب أولاً وفي زيادة موارد الفلاحين ثانياً، وفي زيادة الثروة القومية ثالثاً، وأخيراً في تأسيس صناعات لا تترعرع باضطراب الأحوال الخارجية .

ولاشك أن هذه أهداف تستحق العناية الذي يبذل في تحقيقها والاعتمادات المالية التي قد تخصص لها ، والأمم التي تنوي النهوض لا تقصر في الأخذ بجميع الوسائل وتجربة جميع ماخطط ولا سيما حين تكون هنالك أمثلة عالمية في شعوب تتفق ظروفها مع ظروفنا أو تشبهها شبيهاً كبيراً .